الأدلة القاطعة على أن الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي لا يماثل الحسن

الدكتور: نهاد عبدالحليم عبيد

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اقتفى أثره وانتهج نهجه، وسار على سنته إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن القواعد الأساسية في دننا الحنيف: أن الحكم على الأفكار والأشخاص والآراء إنما يكون بالأدلة والبراهين، فحيث ما وجد الدليل كان ثبوت الحكم، وحيث ما انتفى الدليل انتفى ثبوت الحكم كذلك، بغض النظر عن مكانة الأشخاص ومنزلتهم، فعندنا قاعدة مأثورة عن علي رضي الله عنه، وهي: «لا تعرف الحق بالرجال، ولكن اعرف الحق تعرف أهله».

وهكذا، فنحن لا نعرف الرجال إلا بالحق، ولا نعرف الحق بالرجال.

وقد ينسى نفر من الناس. ولاسيما الباحثين. هذه الحقيقة، وربما ينظرون إلى سمعة فلان من الناس، أو إلى منزلته العلمية، فتغطي سمعته أو منزلته على طلب الدليل، فيقدمون قوله على ما ينبغي أن يكون.

فمثلا: شيخ الإسلام ابن تيمية. رحمه الله تعالى. لا تنكر منزلته العلمية، وجهاده معروف لا ينكره أحد، جهاد باللسان، وجهان بالسنان، وجهاد بالفكر، وجهاد بالقلم، والمسائل التي أصاب فيها والتي جدد فيها أكثر من أن تحصر، لكن هناك مسائل أخطأ فيها وجانبه الصواب، ولا ضير، فكل واحد من الناس، يؤخذ منه ويرد عليه إلا المعصوم محمدا - ﷺ.

وغاية ما هنالك أن المسألة التي سنعرض لها في هذا البحث تركت آثارا

في غاية الخطورة، فكان لابد من البيان، لا انتقاصا لابن تيمية، وإنما إكمال وتتميم للجهد والجهاد الذي بدأه.

والمسلمون يكمل بعضهم بعضا، ولسنا في هذا ننتقص ابن تيمية أو ننال من منزلته العلمية، وإنما ينبغي بيان الصواب الذي نراه بالأدلة.

والمسألة التي جانبه الصواب فيها، قوله: «إن الضعيف عند المتقدمين، إنما يراد منه الحسن عند المتأخرين»، وكان ذلك في معرض توجيه كلام الإمام أحمد، الوارد عنه: بأن الحديث الضعيف عنده خير من الرأي ومن القياس، وأنه يعمل به إذا لم يكن في الباب غيره، وإذا لم يكن هناك ما يعارضه.

فالإمام ابن تيمية فسر كلام الإمام أحمد بأنه لا يريد بذلك الضعيف، وإنما يريد بذلك الحسن، لأن الحديث قديما كان ينقسم إلى صحيح وضعيف فقط، وأما في أعراف المتأخرين فإنه ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، وإن أول من قسم ذلك إلى ثلاثة أقسام هو الإمام أبو عيسى الترمذي.

فهذه المسألة ليست هي الصواب، وليست هي الحقيقة، ولما كانت هذه القضية تحتاج إلى توثيق، ولم أر أحدا حتى الآن ـ فيما أعلم ـ قام بدراستها متعمدا على الأدلة، فأردت أن يكون هذا البحث تجميلا لصورة ابن تيمية، وإيضاحا لحقيقة المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع، لاسيما في هذا العلم، نزولا على قول علي رضي الله عنه: «لا تعرف الحق بالرجال ولكن اعرف الحق تعرف أهله».

ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

مخطط البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة.

المقدمة: الأسباب التي دفعتني لكتابة هذا البحث.

الفصل الأول: تصوير دعوى أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن وآثار تلك الدعوى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تصوير دعوى أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن.

المبحث الثاني: آثار دعوى: أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن.

الفصل الثاني: ورود الحسن وإطلاقاته عند مَنْ قبل الترمذي، وعند المعاصرين له وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ورود الحسن في أقوال مَنْ قبل الترمذي، وفي أقوال المعاصرين له.

المبحث الثاني: إطلاقات الحسن عند مَنْ قبل الترمذي، وعند المعاصرين له.

الخاتمة: نتائج الدراسة.

الفصل الأول

تصوير دعوى: أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن وآثار تلك الدعوى.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تصوير دعوى: أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن.

المبحث الثاني: آثار دعوى: أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن.

المبحث الأول
تصوير دعوى: أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن.

ولقد جاء عن الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ:أنه يعمل بالحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره، وليس هناك ما يعارضه، وأن الأخذ به خير من القياس والرأي[1].

فقد قال: «لا تكاد ترى أحدا ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دَغَل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي»[2].

وقال لابنه: «لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي لم أرو من هذا

---

(١) انظر النكت لابن حجر ٤٣٧/١، وشرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٢٤١، والقول البديع للسخاوي (ص ٢٥٨) وتدريب الراوي للسيوطي (١٦٨/١)،وتوضيح الأفكار للصنعاني (١٩٨/١)، وقواعد التحديث للقاسمي (ص ١١٧).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم ٦٨/١ (الجملة الأخيرة فقط)، وفتح المغيث للسخاوي ٨٢/١، والمراجع السابقة ما خلا شرح علل الترمذي لابن رجب.

المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني، تعرف طريقتي في الحديث، اني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه»[1].

وجاء عنه أنه قال: «إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكما ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد»[2].

هكذا جاءت الروايات عن الإمام أحمد.

بهذه المناسبة يرى ابن تيمية ومن وافقه بأن الحديث الضعيف الوارد في كلام الإمام أحمد هو الحديث الحسن، وبأن الحديث في العرف القديم كان ينقسم إلى صحيح وضعيف، وأن الضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به[3]، وإلى ضعيف حسن، وأول من عرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، هو أبو عيسى الترمذي في جامعه.

وأقدم إليك نصوصه في كتبه:

قال في منهاج السنة[4]: «وأما نحن، فقولنا: إن الحديث الضعيف خير من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به الحسن[5] كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وحديث إبراهيم الهجري، وأمثالهما، ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه.

وكان الحديث في اصطلاح مَنْ قبل الترمذي إما صحيحاً وإما ضعيفاً، والضعيف نوعان: ضعيف متروك[6] وضعيف ليس بمتروك[7].

---

(١) النكت لابن حجر ١/٤٣٧، وفتح المغيث للسخاوي ١/٨٣ .

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي (ص ١٣٤، وجامع الأصول لابن الأثير ١/١٠٩).

(٣) اي: ضعيف جدا.

(٤) ٤/٣٤١ . ٣٤٢ .

(٥) أي: الحسن لغيره، لأنه في الأصل ضعيف، لكنه ارتفع إلى هذه المرتبة بتعدد طرقه القريبة المحتملة، لا الضعيفة جدا والمتروكة.

(٦) أي ضعيف جدا.

(٧) وهو الضعيف الذي ضعفه يسير محتمل، ويزول بالمتابعات والشواهد.

فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قول بعض الأئمة: «الحديث الضعيف أحب إلي من القياس، فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح، وهو في ذلك من المتناقضين، الذين يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه».

وقال في رسالته: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»[1] وفي الفتاوي[2] واللفظ من الرسالة:

«كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء: أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف.

والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن[3].

وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام: صحيح وحسن وضعيف هو أبو عيسى الترمذي في جامعه.

والحسن عنده: ما تعددت طرقه، ولم يكن في رواته متهم، وليس بشاذ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا، ويحتج به، ولهذا مثل أحمد للحديث الضعيف الذي يحتج به بحديث عمرو بن شعيب، وحديث إبراهيم الهجري ونحوهما.

وتبعه تلميذه ابن القيم، فقد قال: «الأصل الرابع: الأخذ بالمرسل

---

(١) ص ٨٣ .

(٢) ج ١ . ص ٢٥١ . ٢٥٢ .

(٣) إذا كان يقصد ابن تيمية بالضعيف الذي في العرف القديم . في رأيه . وهو ما له شواهد يساوي الحسن، أي لغيره عند المتأخرين فيمكن، لكن بتكلف، لأن الضعيف الذي له شواهد لا يسمى ضعيفا عند الجميع. وإذا كان يقصد بالضعيف الفرد الذي ليس له متابع أو شاهد، وبأن هذا يسميه المتأخرون حسنا فمرفوض، هذا هو تحرير محل النزاع، علماً بأن المحدثين دقيقون في أحكامهم، فيبعد جداً أن يطلقوا على الضعيف الذي له شواهد وطرق ضعيفاً، بل هو حسن، لكن لا لذاته، بل لغيره.

والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، وهو الذي رجحه (أي الإمام أحمد) على القياس.

وليس المراد بالضعيف عنده: الباطل ولا المنكر، ولا ما في رواته متهم، بحيث لا يسوغ الذهاب إليه.. بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح، وقسم من أقسام الحسن.

ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، بل إلى صحيح وضعيف، وللضعيف عنده مراتب.

فإذا لم يجد في الباب أثرا يدفعه، ولا قول صاحب، ولا إجماعا على خلافه، كان العمل به عنده أولى من القياس[1].

وقال: «وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين، بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا»[2].

قلت: ما دليل ابن القيم على صحة هذا القول؟ بل الضعف مراتب، سواء عند المتأخرين والمتقدمين، وأشدها الموضوع والمنكر والمتروك.

وتبع الذهبي شيخه ابن تيمية على أن الترمذي أول من جاء بالحسن، فقد قال: «وأما الترمذي فهو أول من خص هذا النوع[3] باسم الحسن»[4].

ومشى على قريب من هذا التحقيق الحافظ ابن رجب الحنبلي، فقد قال:

---

(١) إعلام الموقعين ١/٣١ .

(٢) المصدر السابق ١/٧٧ .

(٣) يقصد: الذي عرف به الحسن، وهو: ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة (الموقظة ص ٢٦).
وقال في (ص ٢٧) : وإن شئت قلت: الحسن ما سلم من ضعف الرواة، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح، وحينئذ يكون الصحيح مراتب، والحسنُ ذا رتبة دون تلك المراتب، فجاء الحسن مثلا في آخر مرتبة الصحيح

(٤) الموقظة (ص ٢٧) ـ .

«كان الإمام أحمد يحتج بالحديث الضعيف الذي لم يرد خلافه، ومراده بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن»[1].

وكذا ابن علان، فقد قال: «ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل من العمل بالحديث الضعيف مطلقا حيث لم يوجد غيره، وأنه خير من الرأي، حمل الضعف فيه على مقابل الصحيح على عرفه وعرف المتقدمين، إذ الخبر عندهم صحيح وضعيف، لأنه ضعف عن درجة الصحيح، فيشمل الحسن.

وأما الضعيف بالاصطلاح المشهور ـ أي ما لم يجمع شروط القبول ـ فليس مرادا، كما نقله ابن العربي عن شيخه، وهو حسن، بل يندفع ما ذكر من الكلام في هذا الإمام»[2].

وكذا الشيخ أحمد شاكر، فقد قال: «وأما ما قاله أحمد بن حنبل وعبدالرحمن بن مهدي وعبدالله بن المبارك: «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا». فإنما يريدون به فيما أرجح ـ والله أعلم ـ : أن التساهل إنما هو في الأخذ بالحديث الحسن، الذي لم يصل إلى درجة الصحة، فإن الاصطلاح في التفرقة بين الصحيح والحسن لم يكن في عصرهم مستقرا واضحا، بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط»[3].

وتبعه الشيخ عبدالقادر الأرناؤووط[4].

ومشى على ذلك أيضا الكوثري، فقد قال بعد كلام: «علما بأن المراد بالضعيف في كلام أحمد الضعيف غير المتروك، لا الشامل للمتروك وغيره، كما حققه ابن تيمية في منهاجه وابن القيم في إعلام الموقعين»[5].

---

(١) شرح علل الترمذي (ص ٢٥٩) ـ .

(٢) الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية (٨٦/١) ـ .

(٣) شرح ألفية السيوطي (ص ٨٥) ـ والباعث الحثيث (ص ٩٢) ـ .

(٤) انظر حاشية جامع الأصول لابن الأثير ١١٠/١ .

(٥) مقالات الكوثري (ص ٤٣) ـ .

وبذلك قال الشيخ محيي الدين عبدالحميد، وأقدم إليك لفظ عبارته:

وهذه العبارة التي نتلوها عن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وغيره من أئمة الحديث[1]، لا تدل على ماذ هبوا إليه في قليل ولا كثير[2]، وبخاصة إذا علمت أن الاصطلاح لم يكن في عهد الإمام أحمد وطبقته قد صار مفصلا على النحو الذي صار إليه في عهد ابن الصلاح وأهل طبقته.

وبيان ذلك، أن المتقدمين لم يكونوا يقسمون الحديث هذه الأقسام الكثيرة، بل كان الحديث عندهم على قسمين: صحيح وضعيف. فالحسن في وقتهم داخل في الضعيف[3].

فإن دلت عبارة الإمام أحمد على شيء، فإنما تدل على أنه عندما يكون الموضوع الذي يريد أن يحكم فيه بحكم متعلقا بالعقائد أو بتحليل شيء أو تحريمه لم يستجز أن يحكم حكماً إلا إذا كان مستند هذا الحكم. بعد أن لم يجد في كتاب الله. حديثا صحيحا، فأما إذا كان الموضوع من فضائل الأعمال ونحوها، فإنه يستجيز أن يحكم مستندا إلى ما دون الصحيح، ومما دون الصحيح في نظره ذلك الحديث الذي صار في نظر الذين جاءوا من بعده حسنا، ولا غبار على ذلك أصلا، بل إني لأكاد ألمس أن عبارته تنادي بذلك: «وإذا روينا في الفضائل وغيرها تساهلنا». أي لم نتشدد ذلك التشدد الذي نلتزمه إذا روينا في العقائد والأحكام»[4].

وقال: وكيف يتصور فيهم أنهم يرون الأخذ في المواعظ ونحوها بالأحاديث الضعيفة في اصطلاح المتأخرين.

وفضائل الأعمال لا تخلو عن حكم أهونه الإباحة؟

---

(١) أي: عبارة الإمام أحمد وغيره، إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا.

(٢) أي: الذين ذهبوا إلى أن الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال، استناداً على ما قاله أحمد وغيره.

(٣) لا، فالحسن في وقتهم داخل في الصحيح، والصحيح نوعان: أ - منه ما كان في المرتبة العليا، وهو المسمى بالصحيح، ب - ومنه ما كان في المرتبة الدنيا، ويسمى بالحسن.

(٤) حاشية توضيح الأفكار للصنعاني ١/١١٠.

وأي فرق بين حكم وحكم؟ مادام معنى حكم المجتهد على شيء من الأشياء بحكم من الأحكام يتضمن حكما ضمنيا على الله - تعالى - وعلى رسوله - صلوات الله وسلامه عليه - بأن يقضي في هذا الموضوع بما يذهب إليه المجتهد.

وقال: والذي ينقدح في ذهن العبد الضعيف أن الخلاف في هذه المسألة من نوع الخلاف اللفظي، وأن الجميع متفقون على أنه لا يؤخذ في الفضائل والمواعظ إلا بالحديث الحسن، وهو ما دون الصحيح في ضبط رواته. فمن قال من العلماء كأحمد وابن مهدي: «يؤخذ بالحديث الضعيف في الفضائل»، أراد بالضعيف الحسن، لأنه ضعيف بالنظر إلى الصحيح، ولأنه بعض الذي كانوا هم وأهل عصرهم يطلقون عليه اسم الضعيف، ومن قال ـ كالقاضي ابن العربي ـ: «لا يؤخذ بالحديث الضعيف في الفضائل ونحوها» إنما عنى بالضعيف غير الصحيح والحسن جميعا، كما هو اصطلاح عصره.

فمورد النفي والإثبات ليس واحدا، فلا يكون ثمة اختلاف على وجه الحقيقة[1].

مناقشة تأويل ابن تيمية وابن القيم ومن وافقهما للحديث الضعيف الوارد في كلام الإمام أحمد بأن مراده بالضعيف الحسن.

أما هذا التحقيق الذي ذهبوا إليه فليس بتحقيق في الحقيقة، لأنه مردود. وذلك أنهم قالوا: إن اصطلاح المتقدمين إطلاق الضعيف على الحديث الحسن، لأنه ضعف في نظرهم عن درجة الصحة، وما نزل عن درجة الصحة يسمى بالاصطلاح المتأخر بالحديث الحسن. وأن لفظ الحسن لم يطلق من قبل. وأول من أطلقه أبو عيسى الترمذي.

وعليه، فيكون مذهب أحمد في العمل بالحديث الضعيف بالشرطين السابقين[2] هو العمل بالحديث الحسن، لا الضعيف النازل عن درجة الحسن.

---

(١) المرجع السابق ١/١١٢ .

(٢) وهما: أ. أن لا يوجد في الباب غيره.
ب. أن لا يكون هناك ما يعارضه.

وكنت أود أن يكون هذا الكلام الذي قالوه صحيحا، لأنه يؤيد ما أختاره وأرجحه، وهو أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا لافي فضائل الأعمال، ولا في غيرها[1] وأنا معهم في ذلك، ولكن الذي قالوه مردود جملة وتفصيلا.

أما جملة: فإن الذي قالوه عار عن الحقيقة، فأين الدليل على ما قالوه؟ بل عندنا من الأدلة ما يقطع بعكس ما قالوه تماما.

ويلزمهم على تحقيقهم هذا أن يذكروا لنا بعض الأمثلة التي تفيد أنهم (أي الإمام أحمد وغيره، ممن قال بقوله وأخذ بمذهبه) كانوا يحتجون بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال مطلقا، أو بالشرطين السابقين، والضعيف عندهم يساوي الحديث الحسن عند المتأخرين.

وأما المثل الذي ضربه ابن تيمية بأن الإمام أحمد كان يحتج بحديث عمرو بن شعيب فهو كذلك في رواية البخاري.

قال البخاري: «رأيت أحمد بن حنبل وعلياً بن المديني واسحاق ابن راهَوَيْة وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين»[2].

فعمرو بن شعيب وحده حجة عند أحمد وغيره، وحديثه في أعلى مراتب الحسن عند الذهبي[3].

بل إن هذه السلسلة وهي: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أي جد شعيب) وهو عبدالله بن عمرو، قال عنها إسحاق ابن راهوية: «إذا صح الإسناذ إلى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر»[4].

وأيوب عن نافع عن ابن عمر من أصح الأسانيد المروية عن ابن عمر،

---

(١) أعد الآن بحثا بعنوان: موقف المحدثين من العمل بالحديث الضعيف الفرد في فضائل الأعمال.
(٢) التهذيب ٤٩/٨، ونحوه مختصرا في التاريخ الكبير للبخاري ٣٤٢/٦ . ٣٤٣ .
(٣) انظر: الموقظة (ص ٣٢).
(٤) انظر: فتح الباري ٩١/١ .

قال ذلك أحمد بن حنبل[1] وبعضهم قال: إنها من أحسن الأسانيد، وقال الشيخ أحمد شاكر: «والحق أنه من أصح الأسانيد»[2].

وهناك روايات عن الإمام أحمد غير رواية البخاري عنه. ففي رواية الميموني قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (أي في عمرو بن شعيب) له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه، يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا.

وفي رواية الأثرم أن أحمد قال: «أنا أكتب حديثه، وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيء».

وفي رواية أبي داود أن أحمد قال: «أصحاب الحديث إذا شاؤوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاؤوا تركوه»[3].

لقد حكيت هذه الأقوال عن الإمام أحمد لأبين أن له أكثر من رأي في عمرو بن شعيب، ولاشك أن الصحيح رواية البخاري عن أحمد، فعمرو بن شعيب حسن الحديث، مقبول الرواية، محتج به عند المحققين من المحدثين، كما تقدم قريبا»[4].

وضرب ابن تيمية مثلا آخر بأن أحمد كان يحتج بحديث إبراهيم بن مسلم الهجري.

قلت: والذي رأيته عن أحمد أنه قال: «كان الهجري رفاعا (يعني يرفع أحاديث موقوفة) وضعفه، كذا نقل عنه ابنه عبدالله[5]، فلم يكن يحتج به، لأنه ضعيف، والضعيف لا يحتج به، وقال ابن حجر فيه:

---

(١) انظر: النكت لابن حجر ٢٥٣/١ .

(٢) الباعث الحثيث (ص ١٩).

(٣) انظر ما سبق في التهذيب ٤٩/٨ .

(٤) الخلاف فيه مشهور، هل حديثه مرسل أم لا؟ والأصح أنه سمع من جده عبدالله بن عمرو. . والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب، لا إلى عمرو. كذا قال العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص ٢٣٨)

(٥) انظر تهذيب التهذيب ١٦٥/١ .

«ليّن الحديث» [1] أي ضعيف الحديث إلا إن توبع، كما نص على ذلك في مقدمة كتابه تقريب التهذيب[2].

وهل الإمام أحمد كان يحتج به إذا توبع؟ هذا أمر يصعب إثباته.

ولو ثبت أن أحمد كان يحتج به بالشرطين السابقين مع ضعفه لتوصلنا إلى نتيجة لا نشك فيها، لأن الحديث الضعيف هو الحديث الضعيف عند المتقدمين والمتأخرين لا فرق، ومن أراد التفريق فعليه الدليل.

ثم إن الكلام الذي قالوه هو حجتنا بأن الحديث في العرف القديم كان ينقسم إلى صحيح وضعيف، وأن الحسن داخل في الصحيح، وأن معنى الصحيح عندهم هو المقبول الذي يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره.

وعلى ذلك ألف العلماء أمثال ابن خزيمة وابن حيان وغيرهم ممن ألف في الصحيح، فلم يقصدوا بالصحيح إلا ما ذكرناه.

وأما قول ابن رجب: «ومراده (أي أحمد) بالضعيف قريب من مراد الترمذي بالحسن». فكلام غير دقيق، لأننا أثبتنا قريبا بأن ما يقصده بالضعيف هو الضعيف المعروف عند علماء الحديث.

وإذا كان المراد بالضعيف ما قاله ابن تيمية وموافقوه يساوي الحديث الحسن عند المتأخرين، فهذا يعني به في كل أبواب الإسلام، شأنه كشأن الحديث الصحيح حجة بشروطه، وهي: أن لا يكون شاذا، وأن لا يكون معللا، وأن لا يكون له معارض من كتاب أو سنة متواترة، أو سنة أحادية

---

(١) التقريب ١/٤٣ .

(٢) المرجع السابق ١/٥ المرتبة السادسة.

صحيحة، من غير فرق: عقيدة، وعبادة، ونظما، وتشريعات، وأخلاقا، وفضائل وأعمال، ونحو ذلك.

فإذا قيل لنا: إنه يعمل به في فضائل الأعمال فقط، دون بقية الأبواب من عقيدة ونحوها، دل على أن تفسير الضعيف ليس كما قالوه، بل تفسيره كما قلنا: وهو خبر الفرد الضعيف الذي لم يتابع، ولم يشتد ضعفه.

«ثم ما الداعي لتفسير كلمة ضعيف الواردة في كلام الإمام أحمد وغيره بالحسن في العرف القديم؟ مع أن ظاهر كلامه وكلامهم يفيد بأن مرادهم بالضعيف الذي لم يتحقق فيه شروط القبول، وخاصة أحمد، فإنه يريد أن يقول: إن الرأي لا يعتد به عنده مادام قد نقل في المسألة نص، ولو كان ضعيفا، فإن الضعيف خير من الرأي.

وإذا فسرنا الضعيف بالحسن بقسميه فأي فائدة في هذا التنصيص من الإمام أحمد على أن الحسن مقدم على الرأي، إذ أن هذا أمر ثابت مقرر معروف، لا حاجة إلى التنصيص عليه، ولا ذكر شروط له»[1]

وأما تفصيلا: فانظر المبحث الأول الآتي من الفصل الثاني.

المبحث الثاني
آثار دعوى أن الحديث الضعيف عند مَنْ قبل الترمذي يماثل الحديث الحسن

لقد ترتب على كلام الإمام ابن تيمية ومن تبعه، وعلى تفسيره للضعيف في القديم وفي الحديث آثار خطيرة جدا.

---

(١) وانظر حاشية الشيخ أبي غدة على قواعد في علوم الحديث للتهانوي (ص ٦٦) بتصرف.

أولها: الإشارة ولو من طرف خفي إلى أن المتأخرين متساهلون في التصحيح والتضعيف، وقبول الأخبار، وأن المتقدمين هم الذين أعطوا الأمور حقها، وليس الأمر كذلك، فاتهام المتأخرين بالتساهل في قبول الأخبار أمر له خطورته وله أبعاد سيئة.

ثانيها: وكأن شيخ الإسلام ابن تيمية يريد أن يغلق باب الاجتهاد، فلا اجتهاد إلا ما قاله المتقدمون. وأما المتأخرون: فيجب عليهم أن يتبعوا ما قاله المتقدمون قولا واجدا.

وقد أخذنا هذا من أنه إذا كان الضعيف في كلام الإمام أحمد بن حنبل أقوى من رأي الرجال ومن القياس، والضعيف عند أحمد ـ في رأي ابن تيمية ـ هو الحسن، فكيف يأتي المتأخرون ويقولون: إنه لا يحتج به، معتمدين على هذا الدليل؟ ويمكن أن يعتمدوا على دليل آخر، بأنه لم تثبت صحته، ولم يستوف الشروط.

والعمل في دين الله تعالى: - حلًّا وحرمةً - لابد أن يعتمد أصلا على الأدلة الصحيحة والحسنة.

ثالثها: تصويب المخطيء وتخطيئة المصيب.

إن توجيه الخطأ إلى المصيب، وتوجيه الصواب إلى المخطيء خطأ ظاهر، وهو في حد ذاته لا يليق، فكل نفس لها ما كسبت، وعليها ما اكتسبت، فكيف نوجه اللوم لنفر من الناس مثل الإمام أحمد بن حنبل بشيء لا يريده؟

وكيف نوجه اللوم ـ مثلا ـ إلى المتأخرين بأنهم تساهلوا في قبول الحديث؟ وليس الأمر كذلك.

رابعها: فتح الباب لانتقاد الإمام أحمد بن حنبل بما لم يقله، وبما لا

يريده، لأننا وجدنا في مسنده أحاديث ضعيفة، ضعفاً يسيراً محتملاً، ومع ذلك يخرجها أحمد بن حنبل في مسنده، وليست بصحيحة ولا حسنة.

وأقدم إليك بعض الأمثلة على ذلك في مسنده، بتحقيق العلامة الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ .

المثال الأول:

حديث علي رضي الله عنه، أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر عند الأذان، ويصلي ركعتي الفجر عند الإقامة»[1] وفيه الحارث الأعور، كذبه الشعبي في رأيه، ورمى بالرفض، وفي حديثه ضعف[2].

قلت: الشطر الأول من الحديث له شاهد[3]. لكن قوله: يصلي ركعتي الفجر عند الإقامة»، ضعيف منكر كما لا يخفى.

المثال الثاني:

حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه مرفوعا:

«لا يدخل الجنة بخيل، ولا خب **(الخداع)**، ولا خائن، ولا سيء الملكة»[4].

وعلته: فرقد بن يعقوب السبخي، قال فيه الأمام أحمد: «رجل صالح،

---

(١) انظر: المسند رقم (٥٦٩، ٦٥٩، ٧٦٤، ٨٨٤).

(٢) انظر: التقريب لابن حجر (١/١٤١).

(٣) انظر: المسند رقم (٩٧٤، ٩٨٧).

(٤) انظر: المسند رقم (١٣ بلفظه ونحوه في رقم ٣٢، ٧٥). وأخرجه الترمذي في أبواب البر والصلة ـ باب ما جاء في البخل (رقم ٤١) ورقم الحديث ٢٠٢٩ (ح ٣ ص ٢٣٢) نحوه وفيه بعض الزيادات، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وهو من طريق فرقد السبخي، وصححه السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٩٩٦٣) وتعقبه المناوي في شرحه بأن المنذري والعراقي والذهبي ضعفوه.
وانظر: كشف الخفاء (رقم ٣١١٥)
وأسنى المطالب (ص ٢٦٢) للحوت البيروتي، وضعيف الجامع الصغير رقم (٦٣٥٤).

ليس بقوي في الحديث، لم يكن صاحب حديث». وقال أيضا: «يروي عن مرة **بن شراحيل الطيب** منكرات»[1] وهو هنا يروي عنه.

وقال ابن حجر: «صدوق عابد، لكنه لين الحديث، كثير الخطأ»[2].

المثال الثالث:

حديث علي . رضي الله عنه . قال: «كان رسول الله ﷺ يحب هذه السورة: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ أخرجه أحمد[3]، وفيه ثوير بن أبي فاختة، وهو متروك، كذا قال الهيثمي[4] وقال ابن حجر: ضعيف، رمي بالرفض[5].

المثال الرابع:

حديث عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . مرفوعا: «ليس من ليلة إلا والبحر يشرف فيها ثلاث مرات على الأرض، يستأذن الله أن ينفضخ[6] عليهم، فيكفه الله عز وجل».

أخرجه أحمد[7] قال: حدثنا يزيد، أنبأنا العوام، حدثني شيخ كان مرابطا بالساحل، قال: لقيت أبا صالح مولى عمر بن الخطاب فقال: حدثنا عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الحديث) ففي هذا السند جهالة الشيخ المرابط بالساحل، وفيه أبو صالح ذكره الدولابي[8] ولم يذكر فيه شيئا، لكنه قال: (مولى عثمان بن عفان اسمه الحارث).

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٢٦٣/٨).
(٢) تقريب التهذيب (١٠٨/٢).
(٣) رقم (٧٤٧).
(٤) مجمع الزوائد (١٣٦/٧).
(٥) التقريب (١٢١/١).
(٦) انفضخت القرحة وغيرها: أي انفتحت واتسعت، وفضخ الماء دفعه. كذا في القاموس المحيط مادة ف ض خ (٤٩٩/٣).
(٧) رقم ٣٠٣ .
(٨) الكنى ١٠/٢ .

وذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة[1] وقال: «أبو صالح مولى عمر. رضي الله عنه. وعنه رجل لم يسم».

ولم يذكر فيه شيئا، فهو مجهول كما يقول الشيخ أحمد شاكر.

فهذه الأمثلة التي ذكرناها تبين لنا أن الإمام أحمد ما كان يقصد بالضعيف الحسن، وإنما كان يقصد بالضعيف حديث الفرد الضعيف كما يقصده المتأخرون.

وانظر مزيدا من الأمثلة في الأرقام الآتية:

١١٥، ١٢٢، ١٩٠، ٢٨٣، ٤٧١، ٤٦١، ٦٦٣، ٧١٩، ٧٥٢، ٨١٧).

---

(١) (ص ٤٩٥).

الفصل الثاني
ورود الحسن وإطلاقاته عند مَنْ قبل الترمذي وعند المعاصرين له
وفيه مبحثان:

المبحث الأول
ورود الحسن في أقوال مَنْ قبل الترمذي وفي أقوال المعاصرين له

إن التعبير بالحسن كان موجودا قديما كاصطلاح المتأخرين، وقد أطلقوه على الرواي والمروي.

قال ابن الصلاح: «كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه، وأكثر من ذكره في جامعه، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه، والطبقة التي قبله، كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما»[1].

وقال ابن حجر: «وقد وجد التعبير بالحسن في كلام شيوخ الطبقة التي قبل الترمذي كالشافعي».

قال: «ووجد: هذا من أحسن الأحاديث إسناداً في كلام علي بن المديني، وأبي زرعه الرازي، وأبي حاتم، ويعقوب بن شيبة، وجماعة».

---

(١) علوم الحديث (ص ١٧ ـ ١٨). وانظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير (ص ٤١) وتدريب الراوي ١/١٦٦ .

لكن منهم من يريد بإطلاق ذلك المعنى الاصطلاحي، ومنهم من لا يريده[1].

وقد فرغ الترمذي من كتابه سنة ٣٧٠هـ[2] وتوفى سنة ٣٧٩هـ[3].

وإليك بيان بأسماء الذين استعملوا لفظ الحسن وأطلقوه على الراوي أو المروي مرتين على حسب تاريخ وفياتهم، منهم من هو قبل الترمذي، ومنهم من هو معاصر له.

١ ـ محمد بن واسع بن جابر الأزدي البصري (ت ١٢٣هـ).

٢ ـ شعبة بن الحجاج الواسطي البصري (ت ١٦٠هـ).

٣ ـ الإمام مالك بن أنس المدني (ت ١٧٩هـ).

٤ ـ عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١هـ).

٥ ـ إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت ١٩٦هـ).

٦ ـ الإمام محمد بن إدريس الشافعي المكي (ت ٢٠٤هـ).

٧ ـ هشام بن عبدالملك أبو الوليد الطيالي البصري (ت ٢٢٧هـ).

٨ ـ محمد بن سعد البصري صاحب الطبقات (ت ٢٣٠هـ).

٩ ـ علي بن عبدالله بن المديني البصري (ت ٢٣٤هـ).

١٠ـ محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الكوفي (ت ٢٣٤هـ).

١١ـ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي (ت ٢٤١هـ).

١٢ـ هشام بن عمار الدمشقي الخطيب (ت ٢٤٥هـ).

---

(١) النكت لابن حجر ٤٢٤/١ .

(٢) انظر: تهذيب التهذيب ٣٨٩/٩ .

(٣) انظر: تقريب التهذيب ١٩٨/٢ .

١٣ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).

١٤ـ أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي)ت ٢٦١هـ).

١٥ـ يعقوب بن شيبة البصري (ت ٢٦٤هـ).

١٦ـ الإمام أبو زرعة الرازي (ت ٢٧٧هـ).

١٧. الإمام أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ).

١٨ـ يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).

وإليك الآن أقوالهم بالتفصيل:

١. محمد بن واسع بن جابر الأزدي البصري الثقة (ت ١٢٣هـ)

فقد أخرج الفسوي[١] بسنده، قال: حدثني عقبة، يعني ابن مكرم، حدثنا سعيد بن عامر، عن جعفر بن سليمان قال:

كنا عند مالك بن دينار، فحضرت العصر، فقام يتوضأ فقال محمد ابن واسع: «نعم الرجل مالك.. خذوا عن مالك.. وثابت، وإن أبا عمران الجوني[٢]: لحسن الحديث».

٢. شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)

قيل له: «مالك لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان (العرزمي) وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت»[٣].

وقال رجل لشعبه: «سمع أبو اسحاق (السبيعي) من مجاهد؟ قال: ما كان

---

(١) المعرفة والتاريخ ٢٦٤/٣ .

(٢) هو عبدالملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، مشهور بكنيته ت سنة ١٢٨هـ ، وقيل: بعدها. (التقريب ١/ ٥١٨).؟

(٣) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ١٦١) تحت مبحث: استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير.

يصنع هو بمجاهد، كان هو أحسن حديثا من مجاهد، ومن الحسن، وابن سيرين»[1].

٣ ـ مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)

فقد جاء عنه أنه قال - في حديث المستورد بن شداد القرشي في تخليل أصابع الرجلين في الوضوء -: «إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة»[2].

٤ ـ عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ)

قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[3]: «حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، قال: وجدت بخط أبي: ثنا الحسن بن عيسى مولى ابن المبارك، قال: حدثت ابن المبارك بحديث لأبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن النبي ﷺ قال: «حسن». فقلت لابن المبارك: إنه ليس له إسناد؟ فقال: «إن عاصما يحتمل له أن يقول: قال رسول الله ﷺ».

٥. إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي (ت ١٩٦هـ)

فقد قال: «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده»[4].

وقال أيضا: «لا تحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك»[5].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٣/٦ رقم ١٣٤٧ .

(٢) مقدمة المرجع السابق ٣١/١ . ٣٢ .

(٣) (ص ٢٦).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ١٦١). تحت مبحث: استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير. ورواه الرامهرمزي في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي (ص ٥٦١) في باب من كره أن يروي أحسن ما عنده.

(٥) المحدث الفاصل (ص ٥٦٢).

٦. قال الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)

عقب حديثين ذكرهما: «أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد. واما الحديث الآخر فحسن الإسناد»[١].

وقال: وسمعت من يروي بإسناد حسن: أن أبا بكرة ذكر للنبي أنه ركع دون الصف، فقال له النبي: «زادك الله حرصا ولا تعد»[٢].

وقال في الحارث بن عبدالرحمن: «وقد بلغني عن الحارث بن عبدالرحمن فضل، وعنده أحاديث حسان، ولم أحفظ عن أحد من أهل العلم بالرواية عنه إلا ابن أبي ذئب، ولا أدري هل كان يحفظ الحديث أولا»[٣].

وقال في حديث ابن عمر: «لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته[٤]»: حديث ابن عمر مسند، حسن الإسناد[٥].

٧ ـ أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبدالملك البصري، المولود سنة ١٣٣هـ والمتوفى سنة ٢٢٧هـ.

فقد قال في قيس بن الربيع: «ثقة حسن الحديث»[٦].

٨ ـ محمد بن سعد البصري صاحب الطبقات، المولود سنة ١٦٨هـ والمتوفى سنة ٢٣٠هـ فقد قال في ترجمة كريب بن أبي مسلم: «وكان ثقة حسن الحديث»[٧].

وقال في ترجمة أبي معبد ناقد مولى عبدالله بن عباس: «وكان ثقة، حسن الحديث»[٨].

---

(١) اختلاف الحديث ٨/٦٣٣ ((المطبوع في آخر كتاب الأم). تحت باب: المختلفات التي يوجد على ما يوجد منها دليل على غسل القدمين ومسحها.

(٢) المصدر السابق ٨/٦٣٦ تحت عنوان: باب صلاة المنفرد.

(٣) المصدر السابق ٨/٦٤٣ تحت باب: من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له.

(٤) المصدر السابق ٨/٦٤٩ تحت باب: استقبال القبلة للغائط والبول.

(٥) المصدر السابق ٨/٦٥٠ .

(٦) التهذيب لابن حجر ٨/٣٩٢ .

(٧) طبقات ابن سعد (٥/٢٢٤ رقم ٩٠٥).

(٨) المرجع السابق (٥/٢٢٥ رقم ٩٠٦).

وقال في آخر ترجمة أبي البختري الطائي: «وكان كثير الحديث، يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ، ولم يسمع من كبير أحد، فما كان من حديثه سماعا فهو حسن، وما كان[1] عن فهو ضعيف[2].

قلت: وعادته أنه ـ أي ابن سعد ـ يستعمل لفظ «ثقة» كثيرا[3].

٩. علي بن عبدالله بن المديني البصري (ت ٢٣٤هـ)

فقد قال في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن النبي ﷺ قال: «إني ممسك بحجزكم عن النار»: هذا حديث حسن الإسناد[4].

وسأله يعقوب بن سفيان الفسوي عن محمد بن إبراهيم التيمي؟ فقال: «وهو حسن الحديث مستقيم الرواية، ثقة إذا روى عنه ثقة»[5].

وقد أكثر من وصف الأحاديث الصحة والحسن في مسنده[6] وفي علله[7].

١٠. محمد بن عبدالله بن نمير الهمداني الكوفي (٢٣٤هـ)

فقد قال في محمد بن إسحاق صاحب السيرة النبوية: «إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين، فهو حسن الحديث، صدوق»[8].

وقال الخلال: حدثنا أحمد بن أصرم أنه سأل أحمد عن حديثه أم حبيبة رضي الله عنها في مس الذكر؟ فقال: «هو حديث حسن»[9].

---

(١) المرجع السابق (٦/٢٩٧ رقم ٢٣٤٠).

(٢) أي إذا صرح بسماعه الحديث عمن روى عنه، كأن يقول: حدثني، أو أخبرني، أو سمعت فلاناً يقول، فحدثيه حسن، فإذا عنعن كأن يقول: عن فلان، فحديثه ضعيف، لانقطاعه.

(٣) انظر مثلاً: الجزء الخامس، رقم (٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٩، ٦١٢، ٦١٩، ٦٢٧، ٦٣٢، ٦٣٣).

(٤) العلل (ص ١٧٧).

(٥) المعرفة والتاريخ للفسوي (١/٤٢٦).

(٦) هذه عبارة ابن حجر في النكت ١/٤٢٦ .

(٧) العلل المطبوع: ليس فيه إلا حديث واحد حكم عليه بحسن إسناده، لكن مراده قطعا كتاب آخر له اسمه العلل، لأن له أكثر من كتاب مصنف في العلل، كما ذكر محقق كتاب العلل المطبوع.

(٨) عيون الأثر لابن سيد الناس (١/١٥).

(٩) النكت لابن حجر ١/٤٣٥ .

وقال أحمد ـ فيما رواه عنه أبو داوود ـ في حديث عثمان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان يخلل لحيته: «أحسن شيء في هذا الباب حديث عثمان»[١].

١٢. هشام بن عمار الدمشقي الخطيب شيخ الإمام البخاري (ت ٢٤٥هـ). فقد سأله الفسوي[٢] عن عبدالله بن العلاء بن زبر الدمشقي؟ قال: بخ، ثقة.. قلت: فأين عبدالرحمن بن يزيد بن جابر؟ قال: «هو حسن».

١٣. ما جاء عن الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ).

أ ـ قال الترمذي في العلل (الكبير): «سألت أبا عبدالله محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث« لعن الله المحلل والمحلل له»؟ فقال: هو حديث حسن»[٣].

ب ـ وروى الترمذي في العلل الكبير حديث أنس: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر»، وذكر بأنه سأل البخاري عنه؟ فقال: «حديث حسن، حدثناه محمد بن المثنى»[٤].

ج ـ وذكر الترمذي في العلل الكبير عن البخاري قوله: «أصح شيء عندي في التخليل ـ يعني تخليل اللحية ـ حديث عثمان، وهو حديث حسن»[٥].

د ـ وذكر الترمذي في العلل الكبير: أنه سأل البخاري عن أحاديث التوقيت في المسح على الخفين؟ فقال: حديث صفوان بن عسال صحيح[٦]. وحديث أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ حسن.

---

(١) فتح المغيث للسخادي ١/٧٥ .

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٣٩٦ ـ ٣٩٧).

(٣) إعلام الموقعين (٣/٤٤ ـ ٤٥).

(٤) فيض القدير للمناوي (٢/٢٦٠ عند حديث رقم ١٧٩٠).

(٥) نصب الراية للزيلعي ١/٢٤، والنكت لابن حجر ١/٤٢١ ـ ٤٢٢، وفتح المغيث للسخاوي ١/٧٤ .

(٦) أخرج الترمذي حديث صفوان هذا في جامعة ١/٦٥ رقم ٩٦ في أبواب الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين للمسافر والمقيم.
ثم قال: قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال المرادي

قال ابن حجر: «وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة، وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه.. على شرط الحسن لذاته»[1].

هـ - وأخرج الترمذي[2] حديث شريك بن عبدالله النخعي، عن أبي إسحاق، عن عطاء بن أبي رباح، عن رافع بن خديج رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته». وسأل البخاري عنه فقال: «هو حديث حسن».

و - وروى الترمذي حديث ابن عمر عن النبي. صلى الله عليه وسلم: أنه قال في السواك: «ناوله أكبر القوم».

قال: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: «حديث حسن»[3].

ز - وروى الترمذي حديث ابن عباس مرفوعا: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء...» الحديث.

قال: سألت محمدا عنه فقال: «حديث حسن»[4].

ح - وأخرج الترمذي حديث حمنة بنت جحش المستحاضة ثم قال: «وسألت محمدا عن هذا الحديث؟ فقال: «هو حديث حسن صحيح»[5].

ط - وقال البخاري: حديث رباح بن عبدالرحمن بن بي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» بأنه

---

(١) النكت ٤٣٧/١.

(٢) في جامعه ٤١٠/٢. ٤١١ رقم الباب ٢٩، ورقم الحديث ١٣٧٨ في أبواب الأحكام. باب ما جاء من زرع في أرض قوم بغير إذنهم.

(٣) انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين عتر (ص ٣٦) ناقلًا عن كتاب المقنع في علوم الحديث لابن الملقن (ص ١٦. ١٧).

(٥) جامع الترمذي ٨٥/١ رقم الباب ٩٥ رقم الحديث ١٢٨ في الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد.

أحسن شيء ورد في هذا الباب[1].

فقوله: أحسن، غير قوله: أصح. فقد قال: أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي ﷺ[2].

ي - وقال البخاري في شهر بن حوشب: «حسن الحديث»[3].

١٤. أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)

فقد ذكر في كتابه «الثقات» تسعة رجال، وصف كل واحد منهم بكونه حسن الحديث.

وأقدم اليك سرد أسمائهم كما هو مرتبون في الكتاب:

الرقم	الاسم	الدرجة
٢٢	إبراهيم بن الزبرقان	وكان ثقة، حسن الحديث
٩٨	الأسود بن قيس	ثقة، حسن الحديث
٣٣٠	حماد بن سلمة	ثقة، حسن الحديث[4]
٦٣١	سهل بن حسان	ثقة، حسن الحديث
١٠٤٢	عبدالواحد بن زياد	ثقة، حسن الحديث
١٣٦٠	فطر بن خليفة الخياط	ثقة، حسن الحديث
١٥٣٧	مجالد بن سعير	حسن الحديث
١٧٣٤	هشام بن سعد	حسن الحديث
١٨٢٣	يحيى بن أبي كثير اليمامي	ثقة، حسن الحديث

١٥- الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي البصري البغدادي، المولود سنة ١٨٢هـ، والمتوفى سنة ٢٦٢هـ.

---

(١) المرجع السابق ١/٢٠، رقم الباب ٢٠، رقم الحديث ٢٥، في باب: ماجاء في التسمية عند الوضوء.

(٢) المرجع السابق، في باب: ما جاء في مواقيت الصلاة رقم ١١٣، ورقم الحديث ١٥٠ .

(٣) التهذيب ٤/٣٧١ .

(٤) قال العجلي: يقال: عنده ألف حديث حسن، ليس عند غيره

وهو سابق للترمذي، ومعاصر للبخاري ومسلم.

له المسند الكبير المعلل، وصفه الذهبي بأنه: «ما صنف مسند أحسن منه، ولكنه ما أتمه»[1].

فقد جاء في القطعة الصغيرة التي عثر عليها منه - من مسند عمر بن الخطاب -: تسعة أحاديث حكم عليها بأنها حسنة الإسناد، وعدد أحاديث هذه القطعة ثمانية وثلاثون حديثا، فكيف بالمسند كله؟

فقد قال في حديث عمر في يوم حُنين: إن فلانا قتل شهيدا، وقد ذكر الغلول. حديث حسن الإسناد[2].

وقال في حديث عمر الذي رواه في قصة حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة: «حديث حسن الإسناد.. وقد روي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من وجوه صحاح»[3].

وقال في حديث عمر: «إن النبي ﷺ صالح أهل مكة يوم الحديبية»: حديث حسن الإسناد[4].

وقال في حديث عمر في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبي ﷺ بعض أصحابه فيهم: هو حديث حسن الإسناد، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق[5].

وقال في حديث عمر الذي رواه في قصة اعتزال النبي ﷺ نساءه: هو حديث حسن الإسناد.[6]

وقال في حديث عمر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: أتاني آت من ربي عز وجل، فأمرني أن أصلي في الوادي المبارك (يعني العقيق): حديث حسن الإسناد، وهو صحيح[7].

---

(١) تذكرة الحافظ ٢/٥٧٧ في ترجمته.
(٢) ص ٥١.
(٣) ص ٥٤.
(٤) ص ٥٥.
(٥) ص ٥٦.
(٦) ص ٦٥.
(٧) ص ٦٦.

وقال في حديث عمر: أن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: «إني ممسك بحجزكم عن النار»: هو حديث حسن الإسناد. . وقد رواه أهل المدينة عن أبي هريرة أو بعضه.

قد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة، عن أبي هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأسماء بنت أبي بكر، عن النبي . صلى الله عليه وسلم . »[1].

وقال في حديث العاني (الأسير): «حديث صالح الإسناد. . ورواه شيخ من أهل الكوفة معروفا بالسماع. . فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوده وحسنه[2].

وقال في حديث عمر عن النبي . صلى الله عليه وسلم . في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح: «حديث حسن الإسناد ثبت»[3].

١٦. أبو زرعة الرازي المولود سنة ٢٠٠هـ والمتوفي سنة ٢٦٤هـ.

فقد سأله ابن أبي حاتم الرازي عن عبدالله بن صالح أبي صالح كاتب الليث المصري؟ فقال: لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث[4].

وقال في عبدالله بن رجاء أبي عمرو البصري: حسن الحديث عن إسرائيل[5].

١٧- أبو حاتم الرازي المولود سنة ١٩٥هـ، والمتوفي سنة ٢٧٧هـ، فقد قال في الرجال الآتية أسماؤهم ما يأتي:

أ - إبراهيم بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق «صدوق، حسن الحديث»[6].

---

(١) ص ٨٢ .
(٢) ص ١٠٠ . ١٠١ .
(٣) ص ١٠٢ .
(٤) الجرح والتعديل ٨٧/٥ رقم ٣٩٨ .
(٥) المرجع السابق ٥٥/٥ رقم ٢٥٥ .
(٦) المرجع السابق ١٩٧/٢ رقم ٣٦ .

ب - إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي: «يكتب حديثه، وهو حسن الحديث»[1].

ج - إسحاق بن الربيع أبو حمزة العطار البصري: «يكتب حديثه، كان حسن الحديث»[2].

د - سعيد بن إياس أبو مسعود الجريري.

قال أبو حاتم في آخر ترجمته: تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديما فهو صالح، وهو حسن الحديث[3].

هـ - سليمان بن عامر المروزي، قال عنه: «هو مستوي الحديث، حسن الحديث، صدوق»[4].

و - سالم مولى عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي التيمي.

قال أبو حاتم: رجل صالح، ثقة، حسن الحديث[5].

ح - عبدالله بن عبدالملك بن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود قال عنه: هو حسن الحديث، لا بأس به، عنده غرائب عن الأعمش[6].

ط - عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث القرشي المدني.

قال عنه: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت، ولا قوي[7].

ي - عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو.

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: لا بأس به. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث، ثقة»[8].

---

(١) المرجع السابق ١٤٨/٢ رقم ٤٨٧ .
(٢) المرجع السابق ٢٢٠/٢ رقم ٧٥٦ .
(٣) الجرح والتعديل ١/٤ رقم ١ .
(٤) المرجع السابق ١٣٣/٤ رقم ٥٧٧ .
(٥) المرجع السابق ١٧٩/٤ رقم ٧٧٩ .
(٦) المرجع السابق ١٠٥/٥ رقم ٤٨٠ .
(٧) المرجع السابق ٢١٢/٥ ـ ٢١٣ رقم ١٠٠٠ .
(٨) المرجع السابق ٤١/٦ رقم ٢١٣ .

وفي فتح المغيث للسخاوي زيادة ثم قال: الحجة: سفيان وشعبة.

قال السخاوي: وهذا يقتضي عدم الاحتجاج به[1].

قلت: لم أجد الزيادة في الجرح والتعديل في ترجمة عبد ربه، ولم يشر محقق الكتاب إلى هذه الزيادة.

ك - عمرو بن محمد يروي عن سعيد بن جبير وغيره.

سئل عنه أبو حاتم فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن[2].

ل - عمرو بن مرزوق أبو عثمان الباهلي.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: ثقة، وكان من العباد، ولم نجد من أصحاب شعبة ممن كتبنا عنه أحسن حديثا منه»[3].

م - كنانة بن جبلة الهروي.

قال أبو حاتم: «محله الصدق، يكتب حديثه، حسن الحديث»[4].

ن - محمد بن راشد المكحولي الشامي الخزاعي.

قال: «كان صدوقا حسن الحديث»[5].

س - موسى بن إسماعيل أبو سلمة النقري التبوذكي.

سأل ابن أبي حاتم أباه عنه فال: ثقة، كان أيقظ من الحجاج الأنماطي، ولا أعلم أحدا بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثا من أبي سلمة[6].

ع - معاوية بن صالح الحضرمي أبو عمر قاضي الأندلس.

قال أبو حاتم: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به[7].

---

(١) فتح المغيث ١/٧٠.
(٢) الجرح والتعديل ٦/٢٦٢ رقم ١٤٤٨.
(٣) المرجع السابق ٦/٢٦٣ رقم ١٤٥٦.
(٤) المرجع السابق ٧/١٦٩ رقم ٩٦٦.
(٥) المرجع السابق ٧/٢٥٣ رقم ١٣٨٥.
(٦) المرجع السابق ٨/١٣٦ رقم ٦١٥.
(٧) المرجع السابق ٨/٣٨٢ رقم ١٧٥٠.

ف ـ قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث؟ فقال: إسناده حسن، فقلت: يحتج به؟ فقال: لا[1].

١٨. يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).

فقد قال في مصعب بن عمير بن شرحبيل: حسن الحديث[2].

وقال في إسحاق بن راشد الجزري: حسن الحديث[3].

وقال في عبيد الله بن عبدالرحمن بن معمر الأنصاري: وكان يحدث حديثا حسنا[4].

وقال في سفيان بن وهب الخولاني: سمع من عمر بن الخطاب أحاديث حسانا[5].

وقال في صدقة بن يزيد الدمشقي: حسن الحديث[6]

وقال الفسوي: حدثنا آدم، قال: حدثنا إسماعيل بن عباس، قال: حدثني شرحبيل بن مسلم - وهو من ثقات أهل الشام - حسن الحديث[7].

وقال: حدثنا أبو الوليد وأبو عمر قالا: ثنا شعبة عن أبي الفيض قال: سمعت سليم بن عامر رجلا من حمير: أبو الفيض شامي له أحاديث حسان، وسليم بن عامر ثقة، مشهور، كلاعي، خبائري[8].

ونلاحظ أنه يفرق بين قوله: ثقة، وبين قوله في الراوي: له أحاديث حسان، أو حسن الحديث، وعادته أنه يطلق لفظ ثقة كثيرا[9].

---

(١) تدريب الراوي ١/١٥٤ .
(٢) المعرفة والتاريخ ١/٤٣٤ .
(٣) نفسه ١/٤٣٤ .
(٤) نفسه ١/٦٧٤ .
(٥) نفسه ٢/٤٨٧ .
(٦) نفسه ٢/٤٣٨ .
(٧) نفسه ٢/٤٥٦ .
(٨) نفسه ٢/٤٢٥ .
(٩) انظر ١/٤٣٤ ، ٤٣٧، ٢/١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٠ .

المبحث الثاني
إطلاقات الحسن عند مَنْ قبل الترمذي وعند المعاصرين له

تحدثنا في المبحث الأول عن ورود الحسن عند من قبل الترمذي، وعند المعاصرين له.

وفي هذا المبحث سنبين فيه إطلاقات الحسن عند من قبل الترمذي، وعند المعاصرين له.

وبيان ذلك على النحو التالي:

١. أطلق الحسن وأريد به الغريب والمنكر وخبر الفرد.

كما جاء في كلام شعبة (ت ١٦٠هـ) عندما قيل له: مالك لا تروي عن عبدالملك بن أبي سليمان، وهو حسن الحديث؟ فقال: من حسنها فررت.

وكما جاء في كلام إبراهيم النخعي (ت ١٩٦هـ):

كانوا يكرهون - إذا اجتمعوا - أن يخرج الرجل أحسن حديثه، أو أحسن ما عنده.

وقال: لا تحدث الناس بأحسن ما عندك فيرفضوك. قال الخطيب البغدادي: عنى إبراهيم بالأحسن الغريب، لأن غير المألوف يستحسن أكثر من المشهور المعروف، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة[1].

٢. أطلق وأريد به معنى المقبول وهو ما دون الصحيح.

كما جاء في كلام الإمام مالك (ت ١٧٩هـ)، حيث وصف حديث المستورد بن شداد بأنه حسن.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ١٦١).

وكما جاء في كلام عبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ)، حيث وصف حديثا بأنه حسن.

وكما جاء في كلام الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، حيث وصف بعض الأحاديث بأنها حسنة الإسناد، وذلك في كتابه «اختلاف الحديث».

والظاهر: أنه يقصد به المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين، لأنه استعمل لفظ صحيح، فقد قال ـ وهو يرد على مخالفه في أحاديث احتج بها: إن كان من حدث بها ممن يثبت أهل الحديث حديثه، أو حديث مثله بصحة إسناده واتصاله، ولكنها رويت فيما علمنا من حديث منقطع، ونحن لا نثبته[1].

وكما فعل ذلك علي بن المديني حيث أكثر في علله وفي مسنده وصف الأحاديث بالصحة تارة، وبحسن الإسناد تارة أخرى.

قال ابن حجر: وأما علي بن المديني فقد أكثر من وصف الأحاديث بالصحة والحسن في مسنده وفي علله.

فظاهر عبارته قصد المعنى الاصطلاحي، وكأنه الإمام السابق لهذا الاصطلاح، وعنه أخذ البخاري، ويعقوب بن شيبة، وغير واحد، وعن البخاري أخذ الترمذي[2].

وكذلك فعل الحافظ محمد بن عبدالله بن نمر (ت ٢٣٤هـ)

الذي قال في محمد بن إسحاق: إذا حدث عمن سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث، صدوق.

وكذلك الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ)، الذي وصف كلا من: إسحاق، وحارثة بن مضرب الكوفي، ومحمد بن فضيل بن غزوان بأنه حسن الحديث، وكما جاء عنه تحسينه لبعض الأحاديث مثل: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وكذلك فعل البخاري (ت ٢٥٦هـ) عندما سئل عن أحاديث التوقيت في

---

(١) اختلاف الحديث (٥٩٨/٨).

(٢) النكت ٤٢٦/١ ـ ٤٢٧ في مبحث الحسن.

المسح على الخفين؟ فقال: حديث صفوان بن عسال: صحيح، وحديث أبي بكرة رضي الله عنه حسن.

قال ابن حجر: وحديث صفوان الذي أشار إليه موجود فيه شرائط الصحة، وحديث أبي بكرة الذي أشار إليه على شرط الحسن لذاته[1].

وحسن حديث شريك بن عبدالله الكوفي، عن أبي اسحاق، عن عطاء بن أبي رباح، عن رافع بن خديج مرفوعا: «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم... (الحديث)».

قال ابن حجر: وتفرد شريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق مع كثرة الرواة عن أبي اسحاق مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي - أيضا - من طريق عقبة بن الأصم، عن عطاء بن أبي رباح، عن رافع رضي الله عنه. فوصفه بالحسن لهذا، وهذا على شرط القسم الثاني.

فبان أن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري، ولكن الترمذي أكثر منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره[2].

وكذلك فعل العجلي في كتابه الثقات (ت ٢٦١هـ).

حيث أطلق على تسعة حسن الحديث، وعادته أنه يذكر في غالب الرجال لفظ ثقة. وكذلك فعل أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٩هـ) وهو معاصر للترمذي ومن أقرانه، فقد وصف سالم مولى عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي بأنه رجل صالح، ثقة، حسن الحديث.

وقال في عبد ربه بن سعيد: «حسن الحديث، ثقة».

وكذلك فعل الحافظ يعقوب بن شيبة (ت ٢٦٢هـ)

وهو سابق للترمذي في مسنده الكبير المعلل. فقد رأينا في القطعة الصغيرة المطبوعة من مسند عمر من مسنده - والتي فيها ثمانية وثلاثون حديثا - بأنه حكم على تسعة منها بأنها حسنة الإسناد.

---

(١) النكت ١/٤٢٧.

(٢) المرجع السابق ١/٤٢٨ - ٤٢٩.

وكذلك أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)

وهو سابق للترمذي، فقد قال في عبدالله بن رجاء: حسن الحديث عن إسرائيل، وكذا ما جاء في كلام محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ).

وكذا يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ).

وكما جاء في كلام محمد بن واسع الأزدي البصري (ت ١٢٣هـ).

٣ ـ أطلق الحسن وأريد به المقبول متابعة واستشهادا

أي أن حديثه حسن لغيره، وهذا ما فعله أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ) فقد سئل عن رواة كثيرين فقال فيهم: حسن الحديث، كما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل، وقد عرف من منهاجه أنه إذا قال ذلك فيقصد به ما قلناه، مثل ما قال في معاوية بن صالح: صالح الحديث، حسن، يكتب حديثه، ولا يحتج به، يعني: إذا انفرد.

وسئل عن حديث فقال: إسناده حسن، فقيل له: يحتج به؟ فقال: لا.

قال السخاوي ـ بعد أن بين أن مذهب الجمهور بأن من كان حسن الحديث يحتج به:

وممن خالف في ذلك من أئمة الحديث: أبو حاتم الرازي، فإنه سئل عن حديث فحسنه؟ فقيل له: أتحتج به؟ فقال: إنه حسن، فأعيد السؤال مرارا، وهو لا يزيد على قوله: إنه حسن.

ونحوه: أنه سئل عن عبد ربه بن سعيد؟ فقال: إنه لا بأس به. فقيل: أتحتج بحديثه؟ فقال: هو حسن الحديث[1] ثم قال: الحجة: سفيان، وشعبة.

وهذا يقتضي عدم الاحتاج به، والمعتمد الأول[2].

---

(١) في النسخة المطبوعة من الجرح والتعديل أنه قال: حسن الحديث، ثقة. وأما قوله: ثم قال: الحجة سفيان وشعبة، فلم أجد ذلك في ترجمة عبد ربه بن سعيد، والله أعلم.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/٧٠.

الخاتمة
نتائج البحث

النتيجة الأولى: إن الشواهد السابقة تدل بكل وضوح على أن التعبير بالحسن كان منتشرا شائعا معروفا بين قدماء المحدثين، وعرف منه المدلول قبل الترمذي بالمعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون، فالنصوص هذه تنقض دعوى ابن تيمية وموافقيه بأن الترمذي هو أول من جاء بالحسن وأحدثه، دون سابق ذكر له بين الأئمة السابقين.

ولهذا انتقد ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) من زعم بأن تقسيم الترمذي الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف قد تفرد به، وأنه لم يسبق إليه، فقد قال: وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي إلى التفرد بهذا التقسيم، ولاشك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه التسمية، وقد سبقه البخاري إلى ذلك، كما ذكره الترمذي عنه في كتاب العلل أنه قال: حديث البحر «هو الطهور ماؤه» وهو حديث حسن، صحيح. وأنه قال في أحاديث كثيرة: حديث حسن... وقد كان أحمد وغيره يقولون: حديث حسن[1].

ووقفنا على كلام ابن حجر بأن استمداد الترمذي لذلك إنما هو من البخاري. ولكن الترمذي أكثر منه، وأشاد بذكره، وأظهر الاصطلاح فيه، فصار أشهر به من غيره.

فدل ذلك على أن الحسن عندنا ـ نحن المتأخرين ـ كان متداولا باصطلاح المتقدمين قبل الترمذي، إلا أن الترمذي أصله في كتاب الجامع، وأكثر منه.

النتيجة الثانية: أن الحديث الضعيف في عرف السلف المتقدمين كالحديث الضعيف في عرف السلف المتأخرين، وأنه لا فرق من حيث

---

(١) شرح علل الترمذي (ص ٣٥٨).

الصناعة الحديثية، وهو ما لم تتوافر فيه شروط الحديث الحسن. وأنه هو ما رواه الفرد الضعيف، ولم يتابع عليه.

النتيجة الثالثة: أن الإمام أحمد ما كان يقصد ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ومن وافقه، وإنما كان يقصد شيئا آخر، وهو ما يقصده المتأخرون. ولهذا استبعد السخاوي هذا التفسير[1]، لأنه بعيد عن عباراتهم ومقاصدهم.

النتيجة الرابعة: أن شيخ الإسلام ابن تيمية كغيره من الناس، وشأنه كشأن العلماء، فهو مجتهد، والمجتهد يصيب مرة ويخطىء مرة أخرى، وكل أحد يؤخذ من قوله أو يرد عليه إلا المعصوم محمدا ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

ولا ضير على ابن تيمية أن يخطيء في مسألة أو في مسألتين، أو في عشرة، فالسعيد من عدت سقطاته، وأحصيت غلطاته. «فلكل عالم هفوة، ولكل صارم نبوة، ولكل جواد كبوة.

وإذا قيس إحسان المرء بإساءته

فارض عنها فالإساءة تغفر

كفى المرء نبلا أن تعد معايبه.

النتيجة الخامسة: أنه لا فرق بين السلف والخلف، والكل يأخذ من الإسلام من كتاب الله وسنة رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ويبقى الباب مفتوحا إلى أن يرقى الناس إلى قيام الساعة، فليس فضل الله محصورا في جيل السلف، أو في جيل الصحابة، أو في جيل التابعين، وإنما يظل هذا الإسلام يعطي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فهو دين ولود، كل جيل فيه أناس يعملون، فيكون لهم من الفضل ما يساوي فضل المتقدمين، إلا الصحابة رضي الله عنهم، لما لهم من السابقة وشرف الصحبة.

النتيجة الأخيرة: أن الحديث في العرف القديم ـ أي ما قبل الترمذي ـ كان

---

(١) انظر: فتح المغيث ٨٣/١.

باعتبار الشهرة ينقسم إلى صحيح، وهو على مراتب، وأن الحسن داخل فيه، وإلى ضعيف، وهو على مراتب[1].

هذا ما يسر الله لي ذكره من الشواهد والأدلة على ما أردت، وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت إلى الصواب. وهو حسبي ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.

(١) انظر سير أعلام النبلاء ٣٣٩/٧ في آخر ترجمة محمد بن طلحة اليامي الكوفي.

جريدة المراجع

١ ـ اختلاف الحديث، للإمام الشافعي. المطبوع في آخر كتاب الأم، طبع بيروت، دار الفكر الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢ ـ إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، طبع بيروت، دار الجيل، تحقيق طه عبدالرؤوف.

٣ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نورالدين عتر، طبع بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٩هم.

٤ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للشيخ أحمد شاكر، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية.

٥ ـ تاريخ الثقات لأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ)، ترتيب الهيثمي، طبع بيروت، دار الكتب العلمية. الطبع الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي.

٦ ـ التاريخ الكبير، للبخاري، طبع بيروت، دار الكتب العلمية.

٧ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي، طبع لاهور باكستان، دار نشر الكتب الإسلامية. الطبعة الأولى، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.

٨ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي، طبع بيروت، الناشر محمد أمين دمج.

٩ ـ تقريب التهذيب لابن حجر، طبع بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف.

١٠ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني طبع الهند.

١١ـ توضيح الأفكار شرح معاني تنقيح الأنظار، للصنعاني، طبع دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى عام ١٣٦٦هـ ـ مطبعة الغانجي.

١٢ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، طبع مكتبة

الفلاح في الكويت، الطبع الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، تحقيق د. محمد رأفت سعيد.

١٣ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، لصلاح الدين بن سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ) طبع وزارة الأوقاف العراقية الطبعة الأولى ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨م، تحقيق حمدي السلفي.

١٤ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ لابن الأثير، طبع بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.

١٥ـ جامع الترمذي، لأبي عيسى الترمذي طبع مصر، مطبعة المدني الناشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، عام ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م.

١٦ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرا زي، طبع دائرة المعارف بحيدر آباد بالهند، الطبعة الأولى عام ١٣٧٢هـ.

١٧ـ حاشية الشيخ أحمد شاكر على ألفية السيوطي في علم الحديث، طبع القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٩ ـ ١٩٨٨م. الناشر مكتبة ابن تيمية.

١٨ـ حاشية الشيخ عبدالفتاح أبي غدة على قواعد في علوم الحديث للتهانوي، منشورات إدارة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، باكستان، ليس عليه تاريخ سنة الطبع ولا عدد مرات الطبعة.

١٩ـ حاشية الشيخ محيي الدين عبدالحميد على توضيح الأفكار للصنعاني، طبع دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ، مطبعة الخانجي.

٢٠ـ حاشية الشيخ عبدالقادرالأرناؤوط على جامع الأصول، لابن الأثير طبع بيروت، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م.

٢١ـ سير أعلام النبلاء للذهبي، طبع بيروت، مؤسسة الرسالة، تحقيق شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى عام ١٤٠هـ.

٢٢ـ شرح علل الترمذي، لزين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٥٩هـ)، مطبعة العاني في بغداد، تحقيق صبحي جاسم الحميد،

تاريخ مقدمة المحقق ١٣٩٦هـ).

٢٣ـ طبقات ابن سعد ـ طبع بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى ١٤١٠ ـ ١٩٩٠م.

٢٤ـ علل الحديث ومعرفة الرجال، لعلي بن عبدالله بن المديني (ت ٢٣٤هـ). طبع دار الوعي، حلب ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠م تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي.

٢٥ـ علوم الحديث لابن الصلاح ـ طبع بيروت، دار الكتب العلمية، نشر دار الباز بمكة المكرمة، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٢٦ـ عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير لابن سيد الناس ـ طبع بيروت، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٧ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري ـ لابن حجر العسقلاني، طبع بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

(عن الطبعة التي حقق أصلها ابن باز ورقم كتبها عبدالباقي).

٢٨ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (ت ٩٠٢هـ) طبع بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٢٩ـ الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية لمحمد بن علان الصديق (ت ١٠٥٧هـ) طبع بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٣٠ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبدالرؤوف المناوي، طبع بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية عام ١٣٩١م.

٣١ـ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ). طبع لاهور باكستان، إدارة ترجمان السنة عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٧٧م.

٣٢ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، طبع بيروت، دار الكتب العلمية، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي.

٣٣ـ قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، طبع بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٤ـ القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للسخاوي، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، نشر المكتبة العلمية للنمنكاني.

٣٥ـ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي

طبع المكتبة العلمية، بدون تاريخ، وبدون ذكر مكان الطبع

٣٦ـ الكنى، للدولابي

تصوير دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م عن نسخة حيدر آباد بالهند عام ١٣٢٢هـ.

٣٧ـ مجموعة فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية

طبع مصر، مؤسسة قرطبة، الناشر: مكتة الفاروق للطباعة والنشر.

٣٨ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

لنور الدين الهيثمي، طبع بيروت، دار الكتاب العربي، بدون تاريخ

٣٩ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي

للقاضي الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) طبع بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م تحقيق د. محمد عجاج الخطيب.

٤٠ـ المحلى، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري

(ت ٤٥٦هـ)، طبع بيروت، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، تحقيق الشيخ أحمد شاكر.

٤١ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، ليعقوب بن شيبة بن الصلت (ت ٢٦٢هـ)، طبع بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. تحقيق كمال يوسف الحوت.

٤٢ـ مسند أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ أحمد شاكر، طبع مصر، دار المعارف الطبعة الثالثة ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م.

٤٣ـ معرفة علوم الحديث، لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) طبع بيروت، دار إحياء العلوم الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٤ـ المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) طبع بيروت، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨١م تحقيق د. أكرم العمري.

٤٥ـ مقالات الكوثري، للكوثري مطبعة الأنوار عام ١٣٧٥هـ.

٤٦ـ منهاج السنة النبوية، لتقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية طبع القاهرة، نشر مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م تحقيق د. محمد رشاد سالم.

٤٧ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث، لأبي عبدالله الذهبي (ت ٧٤٨هـ) طبع بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

٤٨ـ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية لجمال الدين أبي محمد عبدالله ابن يوسف الحنفي الزيلعي ـ طبع دار الحديث ـ القاهرة.

٤٩ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ تحقيق ربيع بن هادي.